

الفرع الأول

أصناف غير المسلمين

رأينا أن الناس في المجتمع الإسلامي ينقسمون إلى فريقين : مسلمين وغير مسلمين ، ويختص كل فريق بأحكام محددة ، ولكن غير المسلمين أصناف كثيرة ، ولكل صنف اسم خاص ، ويجمعهم جامع واحد ، وهو عدم الدخول في الإسلام .

ويمكننا تقسيم غير المسلمين إلى أربعة أصناف بحسب الأحكام الشرعية الخاصة بكل صنف ، وهم :

الصنف الأول : أهل الكتاب :

وهم أصحاب الديانات الذين نزلت عليهم كتب سماوية ، قال ابن عابدين : « الكتابي : من يعتقد ديناً سماوياً أي منزلاً بكتاب ، كاليهود والنصارى »^(١) .

واتفق العلماء على إطلاق أهل الكتاب على اليهود والنصارى ، لأن الله تعالى ذكرهم في القرآن الكريم في آيات كثيرة باسمهم ، كما ذكرهم باسم أهل الكتاب أيضاً ، قال ابن حجر : (فأما اليهود والنصارى فهم المراد بأهل الكتاب بالاتفاق)^(٢) . فقال تعالى : ﴿ يَتَأْهَلُ الْكِتَابِ

(١) ابن عابدين ، رد المحتار ٤/ ١٩٨ .

(٢) الشوكاني ، نيل الأوطار ٨/ ٦٠ .

لَمْ تُحَاجُّوْكَ فِي إِبْرَاهِيْمَ وَمَا أُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُوْنَ ﴿٦٥﴾ [آل عمران : ٦٥] . ثم قال تعالى : ﴿ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّوْنَ فِي إِبْرَاهِيْمَ وَمَا أُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُوْنَ ﴾ ﴿٦٥﴾ هَٰئِنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَّجْتُمْ فِيْمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّوْنَ فِيْمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ مَا كَانَ إِبْرَاهِيْمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴿٦٦﴾ [آل عمران : ٦٥-٦٧] .

فآلية الكريمة خاطبت أهل الكتاب ، ثم بينت كتبهم ، وهي التوراة والإنجيل ، وحددت أسماءهم ، وهم اليهود والنصارى .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [المائدة : ٦٨] . فآلية خاطبت أهل الكتاب الذين نزل عليهم التوراة والإنجيل .

ويدخل في اليهود فرقة السامرة ، وكل فرقة دانت بالتوراة ، كما يدخل في النصارى الصابئة في قول أبي حنيفة وروايته عن أحمد ، وفي رواية عنه أنهم من اليهود ، وقال الصحابان من الحنفية : إنهم من عبدة الأوثان^(١) . كما يدخل في النصارى كل من دان بالإنجيل كاليقوبية والنسطورية والملكية والفرنجة والروم والأرمن وغيرهم ممن انتسب إلى عيسى عليه الصلاة والسلام^(٢) .

(١) لقد اشتبهت عقيدة الصابئة على العلماء لقدمهم وكثرة فرقهم ، فحكموا عليهم بحسب ما ظهر لهم من عقيدتهم ، قال ابن القيم في الصابئة : « وقد اختلف الناس فيهم اختلافاً كثيراً ، وأشكل أمرهم على الأئمة لعدم الإحاطة بمذهبهم ودينهم » ثم ذكر أقوال السلف والفقهاء بهم ، وقال : الصابئة أمة كبيرة ، منهم السعيد ومنهم الشقي ، وهي إحدى الأمم المنقسمة إلى مؤمن وكافر ، ابن القيم ، أحكام أهل الذمة : ٩٢ ، ٩٤ .

(٢) ابن قدامة ، المغني ٣٢٩/٩ . ابن عابدين ، رد المحتار ١٩٨/٤ ، ابن الهمام ، فتح القدير ٣٧٠/٤ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ٤٣٣٠/٩ ، ابن تيمية ، المحرر ١٨٢/٢ ، ابن القيم ، أحكام أهل الذمة : ٩٠ ، ٩٢ ، البهوتي ، كشاف القناع =

واختلف الفقهاء في النظر في أهل الكتب المنزلة الأخرى ، مثل صحف إبراهيم ، وهي عشر صحائف ، وصحف شيث ، وهي مائة وخمسون صحيفة ، وكتاب الزبور الذي نزل على داود .

فقال الحنفية والشافعية : هم من أهل الكتاب ، ويشملهم أحكام أهل الكتاب ، لأنهم أصحاب كتب منزلة من السماء على أنبياء الله تعالى ، وتسمى كتباً ، ونص عليها القرآن الكريم ، فقال تعالى :

﴿ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ [الأعلى : ١٩] . وقال تعالى :

﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٦] . وقال تعالى :

﴿ أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ [النجم : ٣٦-٣٧] .

قال الشافعي : « وأحطنا بأن الله عز وجل أنزل كتباً غير التوراة والإنجيل والفرقان »^(١) . وقال الشافعية : لكن لا تنكح نساء أهل الكتاب من غير اليهود والنصارى ، لأن الأعراض تبني على الاحتياط والمنع ، بينما تؤخذ منهم الجزية لأنها تحمي دماءهم^(٢) .

وقال الحنابلة : إن أهل الكتاب ينحسرون في اليهود والنصارى ، وإن أتباع الزبور والصحف الأخرى ليسوا من أهل الكتاب ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام : ١٥٦] . فالآية حصرت أهل الكتاب في طائفتين فقط ، ولأن هذه الصحف لم تكن شرائع ، وليس فيها أحكام ، وإنما هي مواعظ وأمثال

= ١٠٨/٣ ، الشهرستاني ، الملل والنحل ٥/٢ ، ابن جماعة ، تحرير الأحكام : ٨٤٨ .

(١) الشافعي ، الأم ٩٦/٤ .

(٢) الشربيني ، مغني المحتاج ٢٤٤/٤ ، الشيرازي ، والمهذب ٤٥/٢ ، ٢٥١ ، الرملي ، نهاية المحتاج ٨٨/٨ ، عبد الكريم زيدان ، أحكام الذميين والمستأمنين :

وحكم ، فليس لها حرمة الأحكام ، وهذا قول عند الشافعية أيضاً^(١) .
والراجع أننا إذا نظرنا إلى المعنى اللغوي والناحية النظرية لأهل
الكتاب فإننا نرى أن هؤلاء منهم ، لأنهم أصحاب كتب سماوية معترف بها
في القرآن الكريم .

وإذا نظرنا إلى واقع الحال والاصطلاح الشرعي فلا نجد فرقة أو طائفة
تدين بصحف إبراهيم وشيث ، أو زبور داود ، ولم يتعامل المسلمون في
زمن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ومن بعدهم مع طائفة من هذا النوع ،
وإن الاصطلاح الشرعي لأهل الكتاب ورد في القرآن الكريم مقصوراً على
اليهود والنصارى ، دون غيرهم ، فقال تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ
الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام : ١٥٦] . ومما يدل على حصر أهل
الكتاب في طائفتين دون غيرهما ، وقال تعالى : ﴿ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ لِمَ
تُحَاجُّوهُ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾
[آل عمران : ٦٥] . وسبب نزولها أن أحبار اليهود ، ونصارى نجران ،
اجتمعوا عند النبي ﷺ ، فتنازعوا في إبراهيم عليه السلام ، فأبطل الله
دعواهم بهذه الآية^(٢) .

ونخلص من ذلك إلى أن أهل الكتاب اصطلاح شرعي خاص ، يطلق
على اليهود والنصارى فقط ، وهو القول الراجح .

الصنف الثاني : من له شبهة كتاب ، وهم المجوس :

وهم الذين يعظمون الأنوار والنيران ، ويدعون نبوة زرادشت ، وهم
فرق شتى ، منهم المزدكية والخرمية وغيرهما .

(١) ابن قدامة ، المغني ٣٣٣/٩ ، الشريبي ، مغني المحتاج ٢٤٤/٤ ، الشيرازي ،

المهذب ٢٥١/٢ ، البهوتي ، كشف القناع ١٠٩/٣ .

(٢) الجصاص ، أحكام القرآن ١٨/٢ ، الشهرستاني ، الملل والنحل ٢٠٩/١ .

واتفق الفقهاء على أن المجوس لهم أحكام خاصة في الشريعة ، ولكن الفقهاء اختلفوا في حقيقة المجوس ، هل هم أهل كتاب أم لا؟ على قولين :

القول الأول : إن المجوس أهل كتاب لأنهم كانوا أهل كتاب ، ثم رفع عنهم ، وأنهم يدينون بدين غير دين أهل الأوثان ، ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وهذا قول الإمام الشافعي وابن حزم ، وهو ما روي عن علي كرم الله وجهه^(١) .

قال الشافعي : « وكانوا - والله تعالى أعلم - أهل الكتاب ، يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى »^(٢) .

واحتج أصحاب هذا القول بما رواه الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال : « أنا أعلم الناس بالمجوس ، كان لهم علم يعلمونه ، وكتاب يدرسونه ، وإنما ملكهم سَكِر ، فوقع على ابنته أو أخته : فاطلع عليه أهل مملكته ، فلما صحا خاف أن يقيموا عليه الحد ، فامتنع منهم ، فدعا أهل مملكته ، فلما أتوه قال : تعلمون ديناً خيراً من دين آدم ، وقد كان ينكح بنيه وبناته ، وأنا على دين آدم ، ما يرغب بكم عن دينه؟ فتابعوه ، وقاتلوا الذين خالفوه حتى قتلوهم ، فأصبحوا وقد أُسري على كتابهم فرفع بين أظهرهم ، وذهب العلم الذي في صدورهم ، فهم أهل كتاب »^(٣) .

(١) الشافعي ، الأم ٩٦/٤ ، الشربيني ، مغني المحتاج ٢٤٤/٤ ، الشيرازي ، المذهب ٢٥١/٢ ، ابن حزم ، المحلى ٣٤٥/٧ .

(٢) الشافعي ، الأم ٩٦/٤ .

(٣) الشافعي ، الأم ٩٦/٤ ، الشوكاني ، نيل الأوطار ٦٠/٨ ، أبو يوسف ، الخراج : ١٢٩ ، ١٣٠ ، ابن أبي هبيرة ، الإفصاح : ٤٤٢/٢ .

قال الشافعي : « وماروي عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن المجوس أهل كتاب »^(١) . وقال الخطيب الشربيني : « والأظهر أنه كان لهم كتاب فرفع »^(٢) .

كما احتج أصحاب هذا القول بأن رسول الله ﷺ وأبأبكر وعمر رضي الله عنهما أخذوا الجزية من المجوس ، وأن الجزية - عند الشافعي كما سنرى - لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب^(٣) . فدل على أنهم أهل كتاب .

القول الثاني : إن المجوس ليسوا أهل كتاب ، وهو قول جماهير العلماء ، وقول للشافعي^(٤) . واستدل أصحاب هذا القول بما رواه الشافعي عن عبد الرحمن بن عوف قال : « أشهد أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سُنُّوا بهم سنة أهل كتاب »^(٥) . وهذا يدل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب ، ولو كانوا منهم لقال : هم أهل كتاب ، وأن تتمه الحديث تؤكد ذلك : « غير ناكحي نسائهم ، ولا آكلي ذبائحهم »^(٦) .

(١) الشافعي ، الأم ٩٦/٤ .

(٢) الشربيني ، مغني المحتاج : ٢٤٤/٤ ، ابن جماعة ، تحرير الأحكام ٢٤٩ .

(٣) الشافعي ، الأم : ٩٦/٤ ، الشربيني ، مغني المحتاج : ٢٤٤/٤ ، الشيرازي ، المذهب : ٢٥١/٢ ، ابن حزم ، المحلى : ٣٤٥/٧ .

(٤) ابن الهمام ، فتح القدير ٣٧٠/٤ ، ابن قدامة ، المغني ٣٣٠/٩ ، البهوتي ، كشف القناع ١٠٩/٣ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ٤٣٢٩/٩ ، الشيرازي ، المذهب ٢٥١/٢ ، ابن أبي هبيرة ، الإفصاح ٤٤٢/٢ ، ابن القيم ، أحكام أهل الذمة ٢ .

(٥) الشافعي ، الأم ٩٦/٤ ، الساعاتي ، بدائع المنن ١٢٦/٢ ، الشوكاني ، نيل الأوطار ٥٩/٨ .

(٦) هذه الزيادة فيها مقال عند أهل الحديث ، ولذلك قال ابن المنذر : « ليس تحريم نكاحهم وذبائحهم متفقاً عليه ، ولكن الأكثر من أهل العلم عليه . انظر : أبو يوسف ، الخراج ١٢٩ ، الماوردي ، الأحكام السلطانية : ١٤٣ ، أبو يعلى ، الأحكام السلطانية : ١٥٤ ، الشوكاني ، نيل الأوطار ٦٠/٨ ، أبو عبيد ، الأموال : ٤٤ ، ٤٥ . وقال أبو ثور : إن المجوس من أهل الكتاب ، وتطبق عليهم أحكام أهل =

واستدلوا أيضاً بما رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي أن عمر رضي الله عنه « لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر »^(١) . وهذا يدل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب ، وإلا لم يتوقف عمر رضي الله عنه في أمرهم .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام : ١٥٦] . فلو كان المجوس أهل كتاب لكان أهل الكتاب ثلاث طوائف ، وهو مخالف لدلالة الآية .

وقالوا : إن حديث علي رضي الله عنه غير ثابت ، ولم يصح سنده ، وضعفه أحمد^(٢) . قال أبو عبيد : « لا أحسب أن ماورد عن علي في هذا محفوظاً ، ولو كان له أصل لما حرّم النبي ﷺ ذبائحهم ومناكحهم »^(٣) .

والراجح هو القول الثاني ، وذلك أنه لا يستبعد أن يكون لهم كتاب في الأصل ، وبعد رفعه لم يبق لهم كتاب ، كما لا يستبعد أن يكون لهم نبي مرسل ، ولكنهم أشركوا بالله ، وتركوا الإيمان الصحيح ، فلا يعدون أتباع الأنبياء والرسل ، وهم أقرب إلى الشرك والوثنية ، حتى أن المشركين العرب كانوا في الأصل على ديانة إبراهيم وإسماعيل ويؤمنون في الأصل بالنبوة والرسالة ، وكانت آثار ذلك واضحة في حياتهم في

= الكتاب ، فتؤخذ الجزية منهم ، وتحل نساؤهم وذبائحهم (ابن قدامة ، المغني : ٣٣٠/٩) .

(١) البخاري ، صحيح البخاري : ١٣١/٢ ، الترمذي ، جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى : ٢١١/٥ ، أبو داود ، السنن : ١٥٠/٢ ، الشوكاني ، نيل الأوطار : ٥٩/٨ .

(٢) ابن القيم ، زاد المعاد : ١٥٤/٣ ، ابن قدامة ، المغني : ٣٣١/٩ .

(٣) أبو عبيد ، الأموال : ٤٨ .

الجاهلية من تقديس الكعبة والطواف حولها ، والالتزام بالأشهر الحرم ، ولكنهم أشركوا بالله ، واتخذوا الأصنام والأوثان ، فلا يعتبرون أهل كتاب في الاصطلاح ، ولهذا احتاط كثير من الفقهاء وسموا المجوس بأن لهم شبهة كتاب ، وليسوا أهل كتاب ، قال البهوتي : « وإنما قيل : لهم شبهة كتاب لأنه روي أنه كان لهم كتاب فرغ ، فصار لهم شبهة كتاب ، أوجبت حقن دمائهم ، وأخذ الجزية منهم ، ولا تنهض في إباحة نسائهم ، وحل ذبائحهم »^(١) .

الصنف الثالث : المرتدون :

وهم الذين كانوا مسلمين ثم رجعوا عن دين الإسلام إلى الكفر ، مع توافر العقل والطوع والاختيار .

والمرتدون لهم أحكام خاصة في الإسلام ، لقوله ﷺ : « من بدّل دينه فاقتلوه »^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ نَقْتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ ﴾ [الفتح : ١٦] . ولما ارتدت بعض قبائل العرب قاتلهم الخليفة أبوبكر الصديق رضي الله عنه .

وتقع الردة بمجرد الرجوع عن الإسلام إلى الكفر ، سواء كان بالنية أم بالفعل المكفر ، أم بالقول ، وسواء قال ذلك استهزاء أم عناداً أو اعتقاداً ، كمن أنكر وجود الخالق ، أو نفى بعثة الرسل ، أو كذب

(١) البهوتي ، كشف القناع : ١٠٩/٣ ، الرملي ، نهاية المحتاج : ٨٧/٨ ، ابن القيم ، أحكام أهل الذمة : ٢ .

(٢) رواه الجماعة إلا مسلم عن ابن عباس ، البخاري ، صحيح البخاري : ١١٣/٢ ، أبو داود ، السنن : ٤٤١/٢ ، الترمذي ، جامع الترمذي : ٢٥/٥ ، ابن ماجه السنن : ٨٤٨/٢ ، الإمام أحمد ، مسند أحمد : ٢٨٢/١ ، الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢٠٢/٧ .

رسولاً ، أو حلل حراماً بالإجماع ، أو حرم حلالاً بالإجماع ، أو نفى وجوباً مجمعاً عليه ، أو اعتقد وجوب مالميس بواجب بالإجماع ، أو عزم على الكفر ، أو أنكر شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة^(١) .

الصنف الرابع : بقية الطوائف والمذاهب والملل والأديان والعقائد والفئات من غير ما سبق .

ويشمل هذا الصنف المشركين من عبدة الأوثان ، وعبدة الشمس والملائكة ، وعبدة الكواكب ، ومن يعبد ما يستحسنه عقله ، ومنكري بعثة الرسل من الفلاسفة ، والدهرية التي تنكر وجود الخالق ، وتقول لا إله ولا صانع للكون ، وأن الأشياء وجدت بلا خالق ، وينكرون البعث والحساب ، ويدخل في هذا الصنف أيضاً الملحدون والوجوديون ، واللادينون .

ويشمل هذا الصنف جميع الفئات من غير المسلمين من غير الأصناف الثلاثة السابقة ، ممن يقيم بدار الإسلام ، ويعيش مع المسلمين ، مما لا مجال لحصرهم ، وقد ورد ذكرهم في كتاب الملل والنحل ، وكتب تاريخ الأديان ، وقد انقرض كثير منهم ، ولا يزال منهم الكثير .

وبعد أن عرفنا أصناف غير المسلمين ، نريد أن نعرف من هم أهل الذمة .

* * *

(١) وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ١٨٣/٦ .